كويت امباكت
KUWAITIMPAKT
AN INTELLECTUAL GATEWAY

قبل فوات الأوان

رؤية صادقة لتصحيح المسار نحو اقتصاد عادل ومستدام

يقدمها 29 أكاديمي كويتي متخصص في علوم الإدارة والاقتصاد

نوفمبر 2020

حقوق النشر محفوظة للمؤلفيين. جميع الحقوق محفوظة © 2020. لا يجوز نسخ هذا المستند أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت دون الحصول على إذن كتابي صريح من المؤلف باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

تم نشر هذه الورقة بواسطة منصة Kuwaitimpakt.com المتخصصة بنشر الأوراق الفكرية والدراسات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة العامة في الكويت. تهدف المنصة إلى دعم المفكرين والباحثين وتمكينهم من إيصال أبحاثهم إلى أكبر شريحة ممكنة من القراء وبناء مكتبة واسعة من الدراسات والبحوث القيمة والمعدة من قبل كوادر محلية من المفكرين والأكاديميين. وذلك لتعزيز المناقشات والحوارات المثمرة التي تتناول القضايا الاقتصادية المختلفة. ليس لموقع Kuwaitimpakt.com أي أهداف أو دوافع سياسية إنما هو بوابة لممارسة فكرية. **Kuwaitimpakt.com** هو مبادرة فكرية من شركة **Bensirri Public Relations**.

قائمة المحتويات

المقدمة 3

الخلل الاقتصادي 5

الخلل الأول: الاعتماد على النفط كمصدر أحادي للدخل 6

الخلل الثاني: الاختلال في المالية العامة 7

الخلل الثالث: الاختلال في سوق العمل 8

الخلل الرابع: ضعف النظام التعليمي 10

الخلل الخامس: الاختلال في التركيبة السكانية 11

ركائز الإصلاح الاقتصادي 13

الركيزة الأولى: اقتصاد مستدام 15

الركيزة الثانية: الشفافية ومكافحة الفساد 15

الركيزة الثالثة: العدالة الاجتماعية 16

الركيزة الرابعة: الاسترشاد بالدليل العلمي 17

محاور الإصلاح الاقتصادي 18

المحور الأول: اقتصاد متنوع ومستدام ومصادر دخل مساندة للثروة النفطية 19

المحور الثاني: إصلاح المصروفات العامة 21

المحور الثالث: إصلاح الاختلال في سوق العمل 23

المحور الرابع: الاستثمار في رأس المال البشري 25

المحور الخامس: إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية 27

الخاتمة 28

المقدمة

إن الاقتصاد الكويتي بشكله الحالي غير مستدام، ومعيشة الرفاه التي اعتدناها منذ اكتشاف النفط مهددة بالزوال، فالتغيرات الديموغرافية المحلية والتحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، والتوجه العالمي للتحول من الطاقات الهيدروكربونية الناضبة إلى الطاقات النظيفة والمتجددة، والهزات المتفرقة في السنوات الماضية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 وانهيار أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والهزات المقبلة التي يصعب التنبؤ بها، كلها تنذر بكارثة اقتصادية ستحل بالكويت وتفضي إلى تغير جذري ودائم في حياة الكويتيين وعلاقتهم بالدولة واطمئنانهم لرفاه أجيالهم المستقبلية.

وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة نتيجة هذه التغيرات، ومع غلبة النمط الاستهلاكي على سلوك الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وتجذّر الثقافة الريعية في المجتمع والسلطتين التشريعية والتنفيذية في التعامل مع ثروات البلد، واستمرار نهج التشريع والإدارة بمعزل عن الكفاءة والتخطيط الاستراتيجي بعيد النظر والتقييم الموضوعي المبني على الدليل العلمي، فإن من المرجح أننا فوتنا فرصة تجنب الكارثة كلياً، ولم يتبق لنا سوى محاولة التخفيف من حدة آثارها وتصحيح المسار للتكيف مع التغيرات الجذرية الناتجة عنها.

إننا أمام مفترق طرق مصيري يتطلب حواراً وطنياً بين صانعي القرار الاقتصادي ورواد الأعمال والباحثين العلميين وعموم المواطنين، ونحن مجموعة من الأكاديميين الشباب المتخصصين في المجالات الاقتصادية والإدارية في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، نطمح للمساهمة بهذا الحوار من زاوية جديدة ومختلفة، إذ تزامنت فترة ابتعاثنا للدراسات العليا مع فترة التعافي بعد أزمة 2008 المالية، حيث شهدنا عن قرب كيف أعادت الأزمة تشكيل النظريات والمفاهيم الاقتصادية في قاعات الدرس في الجامعات التي التحقنا بها، وتزامنت أيضاً مع ثورة عالمية في وفرة البيانات والإنتاج البحثي أسست لنهج جديد في رسم السياسات العامة مدعّمة بالدليل العلمي.

من هذا المنطلق، نقدم هذه الرؤية لتصحيح المسار الاقتصادي، وهي بمثابة صرخة نقصد منها لفت انتباه المواطن ومجتمع الأعمال ومتخذي القرار الاقتصادي في السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى حقيقة لا جدال فيها: إن استدامة دولة الرفاه لأجيال المستقبل غير ممكنة من دون تضحيات وتنازلات يقدمها جيلنا الحالي، فالتحديات الجسام لا تواجه بالانهزامية والاستسلام، ولا بالوعود الحالمة والمنفصلة عن الواقع ومعطياته، ولعل انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 مناسبتان لمصارحة أنفسنا بالخيارات الصعبة المحتم علينا المفاضلة بينها، فالأزمات فرصة لتقييم التجارب وتقويم المسارات يجب ألا تهدر.

الموقعون

د. نواف محمد العبدالجادر
د. عبدالرحمن محمد الطويل
د. شملان وليد البحر
د. ضاري سليمان الرشيد
د. سعود أسعد الثاقب
د. براك غانم الغربللي
د. أحمد محمد أشكناني
د. يعقوب أحمد باقر
د. محمد ناصر المرزوق
د. سليمان حمد البدر

د. عبدالرحمن عدنان الرفاعي
د. حصة حمد العجيان
د. سلمان عباس الجزاف
د. سعد أحمد الناهض
د. أحمد فوزي القصار
د. عبدالله سمير العوضي
د. محمد إبراهيم عسكر
د. يوسف جاسم عبدالسلام
د. أبرار عدنان أبل
د. علي عيسى دشتي

د. سيد مهدي المهري
د. أبرار رضا الحسن
د. حسين علي علي
د. سارة عيسى خلف
د. دلال سليمان أحمد
د. زينب منجد البدر
د. محمد جعفر غلوم
د. إبراهيم خالد الإبراهيم
د. أسماء عبدالله الفاضل

”إن استدامة دولة الرفاه لأجيال المستقبل غير ممكنة من دون تضحيات وتنازلات يقدمها جيلنا الحالي.“

الخلل الاقتصادي

إن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي لم تطرأ مؤخراً، لكن ما استجد هو الأزمات المتتالية التي عمقتها، لذلك من المفيد أولاً استعراض الاختلالات قبل الولوج بسبل معالجتها.

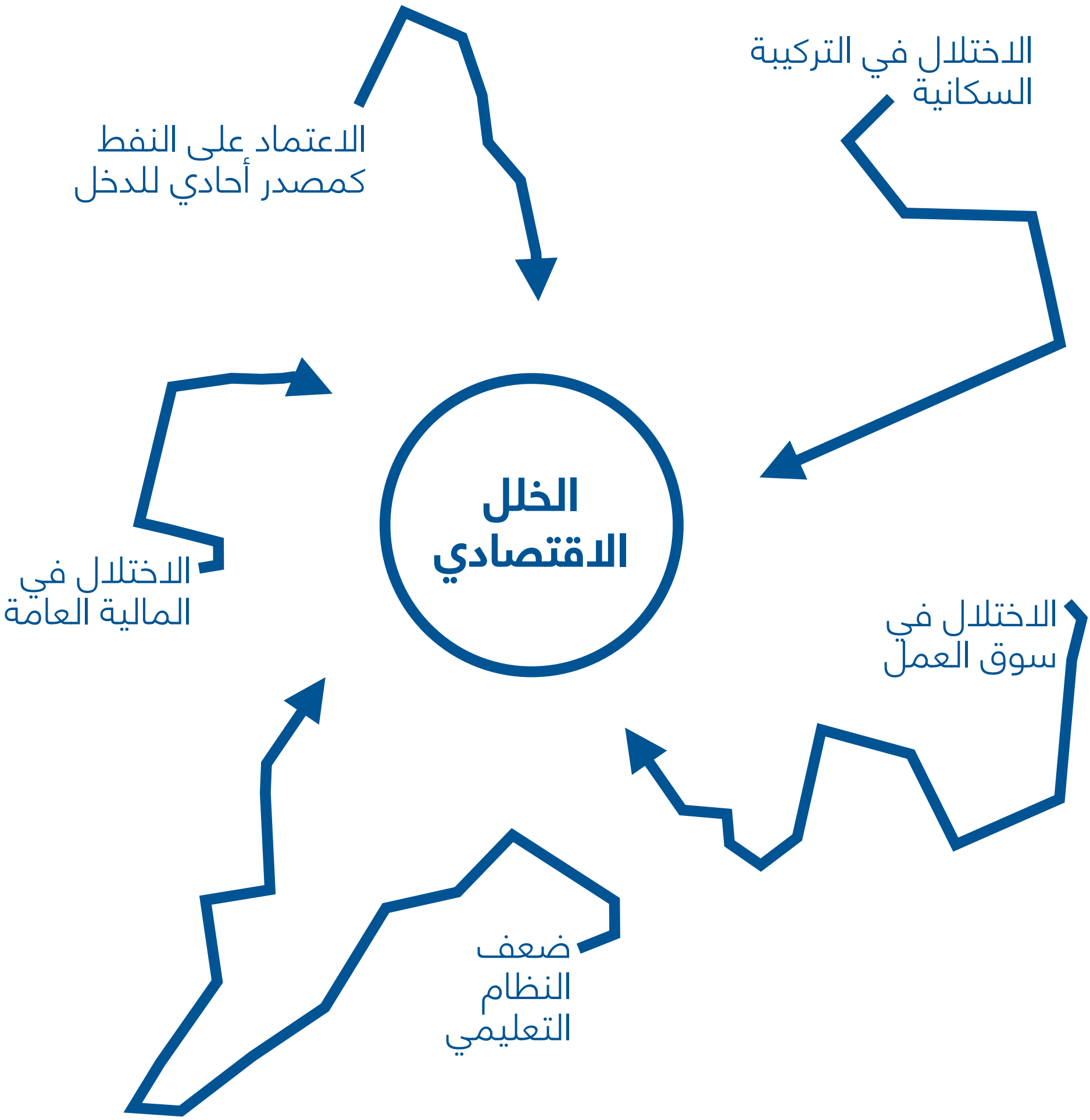

01 الخلل الأول: الاعتماد على النفط كمصدر أحادي للدخل

تعد مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في الاقتصاد الكويتي (43% من إجمالي الناتج المحلي) هي الأعلى مقارنة بدول الخليج، ويمثل النفط 91% من صادرات الكويت، بينما شكلت الإيرادات النفطية 91% من إجمالي الإيرادات العامة في العقد المنصرم -بحسب بيانات وزارة المالية-، هذه الحقائق تجعل الاقتصاد رهينة لتأرجح سعر النفط بفعل عوامل لا يمكن التحكم بها كالطلب العالمي والظروف الجيوسياسية.

صادرات دولة الكويت

المصدر: بنك الكويت المركزي، 2019

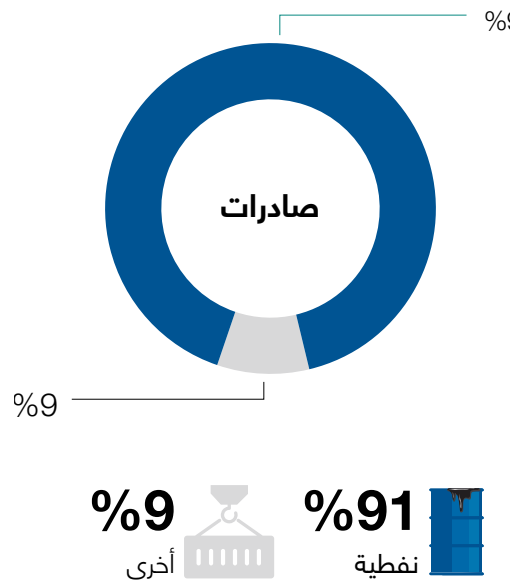

تمثل الصادرات النفطية الغالبية العظمى من صادرات الكويت

نسبة إيرادات النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: البنك الدولي، 2018

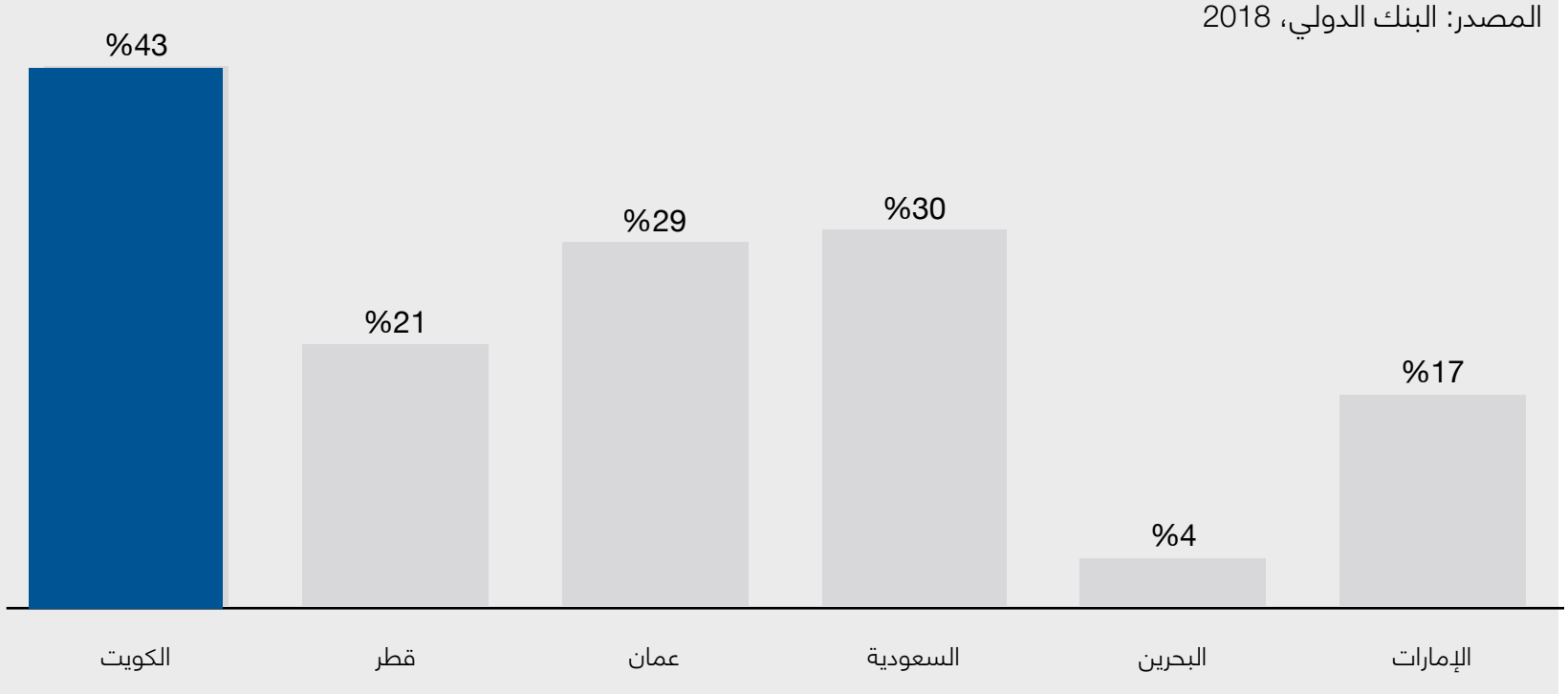

02 الخلل الثاني: الاختلال في المالية العامة

إن أبلغ تعبير عن خطورة الارتباط بسعر النفط هو التقلب الكبير بالإيرادات العامة في السنوات الأخيرة، حيث سجلت الكويت عجوزات متراكمة منذ عام 2015 بلغت 28 مليار دينار - بحسب بيانات وزارة المالية- بعد استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة ومخصصات إضافية.

وتمثل المصروفات العامة الجانب الآخر من المشكلة، حيث قدرت بـ 21 مليار دينار في الحساب الختامي 2020\2019 شكلت المرتبات وما في حكمها والدعوم 76% منها، أي أن الكويت تغرف من مخزونها النفطي وتوجه جل إيراداته لمصروفات جارية بعوائد تنموية محدودة.

كما قدر العجز بموازنة عام 2021/2020 بـ 9 مليار، وذلك قبل احتساب الآثار الاقتصادية لانهيار سعر النفط وجائحة كوفيد-19، أي يتوقع أن يكون العجز أسوأ بكثير، ولن تكفي زيادة الدين العام بالاقتراض لمعالجة اختلال المالية العامة، أما اعتياد السحب من احتياطي الأجيال لسد العجوزات فيعرضه لخطر النفاد في غضون جيل واحد حسب بعض السيناريوهات الواقعية لسعر النفط وعوائد الاستثمار، أو يعرض الدولة لخطر الغرق في الديون التي قد لا تنهض منها في ظل تردي ملاءتها المالية وأحادية مصدر دخلها.

توزيع الإيرادات والمصروفات في الميزانية العامة

المصدر: الحساب الختامى 2020/2019

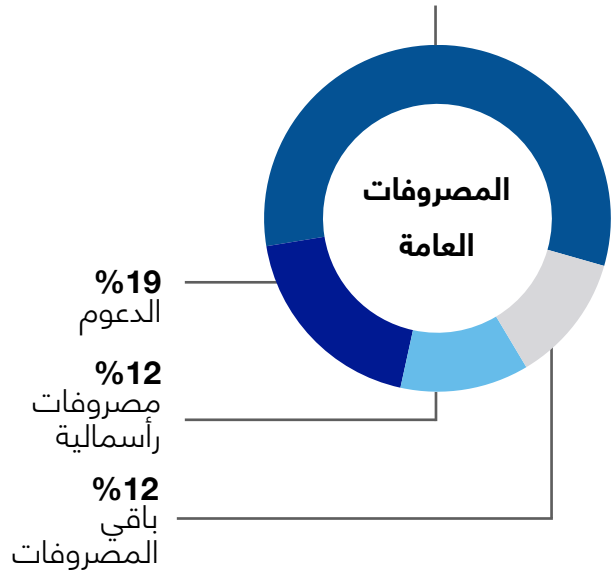

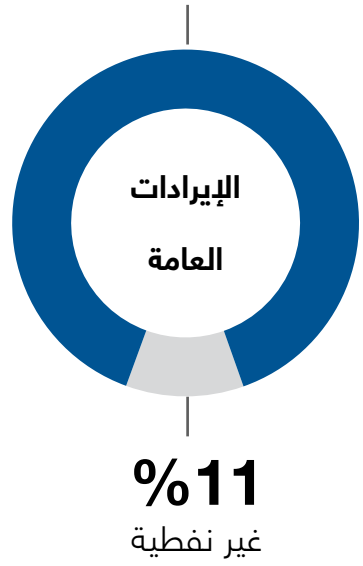

المالية العامة

المصدر: الحسابات الختامية لدولة الكويت - وزارة المالية

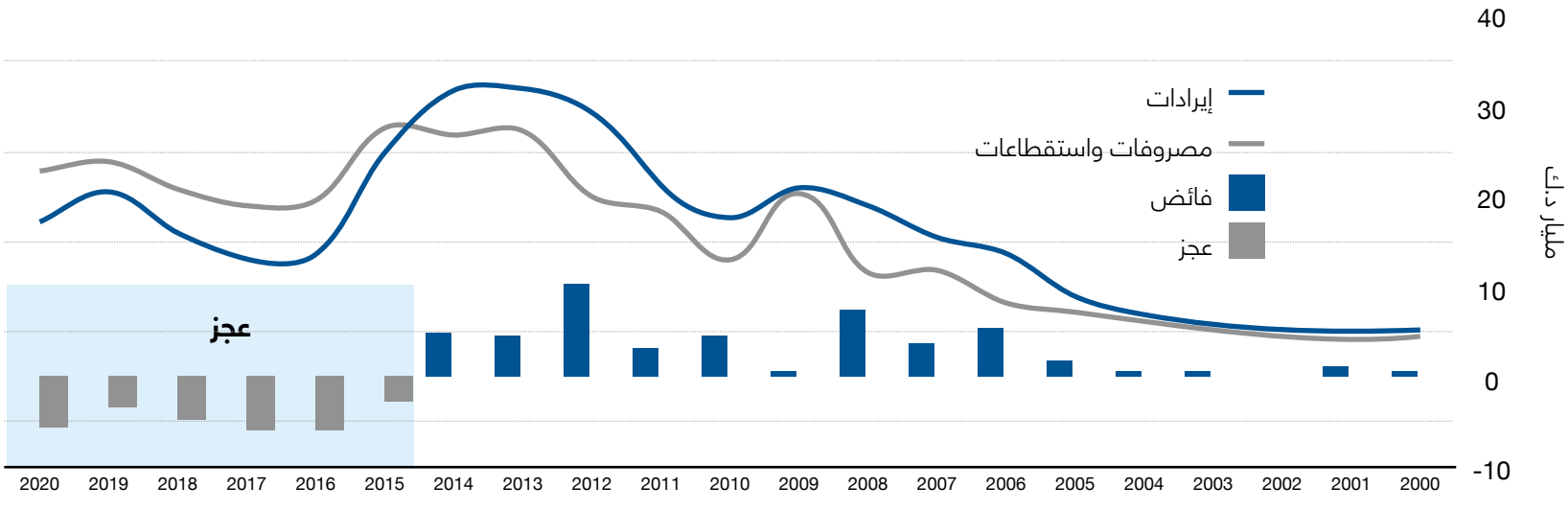

03

الخلل الثالث:
الاختلال في سوق العمل

تبلغ قوة العمل في الكويت حوالي 3 مليون عامل -بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية- يشكل الكويتيون 15% منهم فقط، ويتركز 84% من العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي العام، أما القطاع الخاص فلا يشكل الكويتيون فيه سوى 4% فقط، ما يبين اعتماده الكبير على العمالة الأجنبية.

ويوظف القطاع العام واحد فقط من كل خمسة عاملين في سوق العمل، حيث يوجد في الكويت موظف حكومي لكل 3 مواطنين تقريباً وهو المعدل الأدنى بين دول الخليج التي تتوفر البيانات عنها -عبر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-، في دلالة على تضخم القطاع العام في الكويت وتدني كفاءته وما ينتج عنهما من ضغط على المالية العامة من خلال ارتفاع الصرف على الرواتب وما في حكمها، كما يؤدي تضخم الأجور النسبي في القطاع العام إلى عزوف الكويتيين عن العمل في القطاع الخاص.

ويكفي النظر لتدفق الخريجين الجدد إلى سوق العمل لفهم خطورة استمرار الاختلال فيه، إذ يتطلب توفير 96 ألف وظيفة جديدة لاستيعاب خريجي الأعوام الخمسة القادمة، بينما يقدر عدد الوظائف الجديدة المطلوبة خلال 15 عام 298 ألف وظيفة، ما يشكل 64% من حجم القطاع الحكومي الحالي و73% من إجمالي العاملين الكويتيين في سوق العمل الآن، علماً بأن القطاع الخاص بأكمله يوظف حالياً 64 ألف كويتي فقط.

لا يعقل أن يستمر القطاع الحكومي المتضخم أصلاً باستيعاب هذه الأعداد حتى مع تكويت الوظائف التي يشغلها الموظفون غير الكويتيين، ناهيك عما سيمثله ذلك من ضغط إضافي على المالية العامة، كما لا يعوّل على القطاع الخاص بالعقلية الإنتاجية السائدة فيه والقائمة على توظيف العمالة الأجنبية الرخيصة أو الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية، إذاً فالسبيل الوحيد لخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة للمستقبل هو إعادة هيكلة الاقتصاد حسب خطة طويلة الأمد، ولقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دور محوري في هذه المهمة.

تركيبة سوق العمل في الكويت

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2019

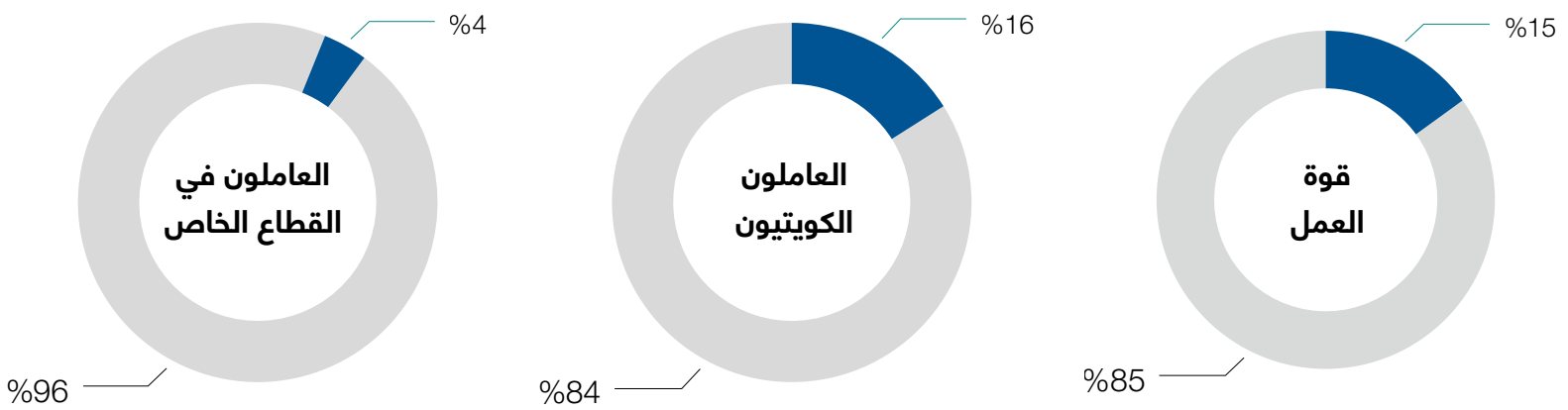

%15 كويتيون **%85** غير كويتيين

يمثل الكويتيون 15% فقط من إجمالي قوة العمل

%16 قطاع خاص **%84** قطاع عام

تعمل الغالبية العظمى من المواطنين في القطاع العام

%4 كويتيون **%96** غير كويتيين

يشكل المواطنون 4% فقط من إجمالي العاملون في القطاع الخاص

متوسط الأجر الشهري للعاملين

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2019

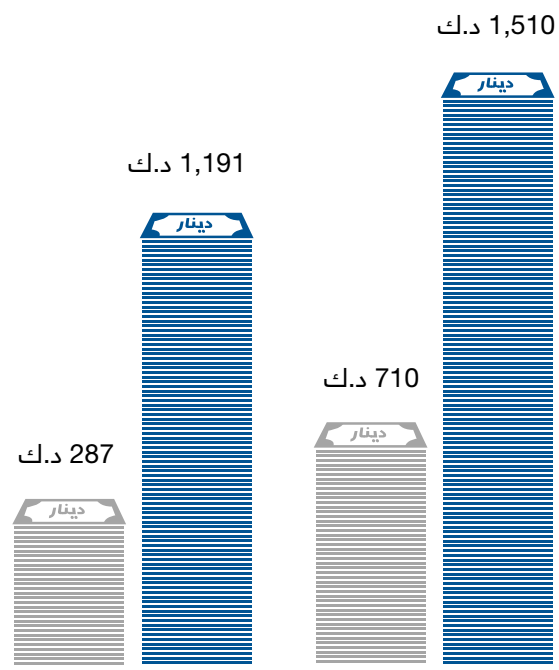

عدد المواطنين لكل موظف حكومي

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2018

عدد الوظائف الجديدة المطلوب توافرها

(الداخلين إلى سوق العمل - الخارجين منه)
المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2019

04

الخلل الرابع:
ضعف النظام التعليمي

الاختلال في سوق العمل يجرنا إلى النظام التعليمي الذي يغذيه بالقوة البشرية الماهرة. في اختبار (TIMSS) العالمي لقياس الأداء في الرياضيات والعلوم تردت نتائج الكويت بين عامي 2011 و2015 وحل تلاميذها في الصف الرابع في أسفل القائمة بين أقرانهم في الخليج، كما كانوا الأضعف خليجياً في اختبار القراءة (PIRLS) في عام 2016، ولم تختلف النتائج كثيراً عن ذلك لتلاميذ الصف الثامن.

1 نتائج اختبار TIMSS العالمية للصف الرابع

10% ↓ تراجع الأداء في العلوم

5% ↓ تراجع الأداء في الرياضيات

اختبار العلوم				
الدولة	الترتيب	2011	2015	الترتيب
الإمارات	1	428	↑ 451	2
السعودية	2	429	↓ 390	5
قطر	3	394	↑ 436	3
عمان	4	377	↑ 431	4
البحرين	5	449	↑ 459	1
الكويت	6	347	↓ 315	6

اختبار الرياضيات				
الدولة	الترتيب	2011	2015	الترتيب
الإمارات	1	434	↑ 452	1
السعودية	2	410	↓ 383	5
قطر	3	413	↑ 439	3
عمان	4	385	↑ 425	4
البحرين	5	436	↑ 451	2
الكويت	6	342	↓ 327	6

المصدر: *TIMSS &PIRLS Int'l Study Center*

2 الإنفاق على التعليم

ولا يفسر هذا الإنحدار بضعف الاستثمار في التعليم، بل على العكس زادت مصروفات وزارة التربية في الحساب الختامي بواقع 63% بين عامي 2011 و2015، كما زاد الصرف على التعليم لكل تلميذ بواقع 38% لنفس الفترة، ما يعكس تدني كفاءة الصرف بالنسبة إلى المخرجات التعليمية.

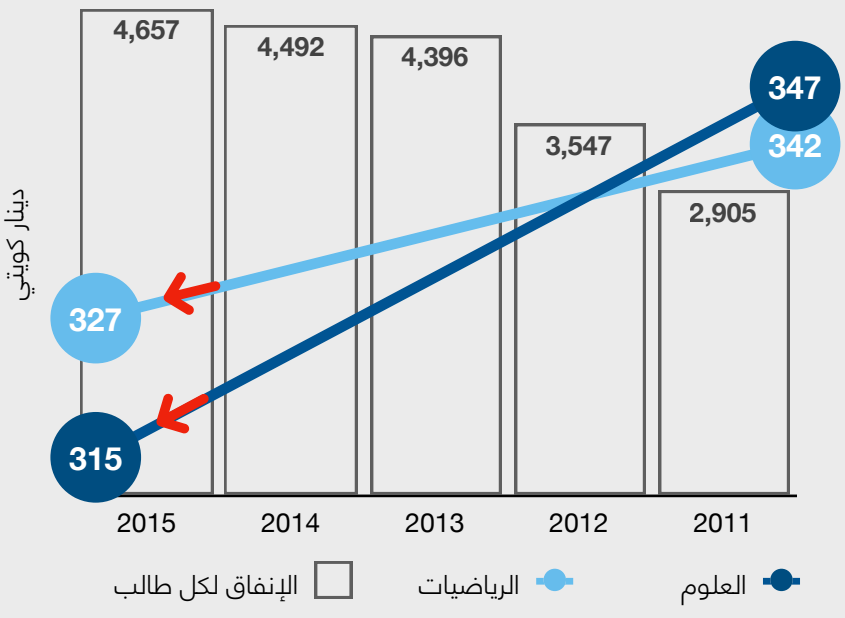

38% ↑
زيادة في الإنفاق لكل تلميذ

63% ↑
زيادة في إنفاق وزارة التربية

المصدر: الحسابات الختامية لدولة الكويت واختبار *TIMSS*

05 الخلل الخامس: الاختلال في التركيبة السكانية

يمثل الكويتيون أقلية في وطنهم فيما يعد وضعاً غير سوي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وليست مشكلة التركيبة السكانية الأزلية سوى نتيجة طبيعية للاختلالات الهيكلية سالفة الذكر، فالاعتماد شبه الكلي على النفط وتوجيه ريعه لدفع رواتب الوظائف الحكومية أدى إلى توجه الكويتيين للعمل في القطاع الحكومي وعزوفهم عن القطاع الخاص الذي تسهل له الدولة توظيف العمالة الأجنبية بتحملها جزء من تكلفتها من خلال شمولها بالدعوم كالرعاية الصحية واستهلاك الوقود والكهرباء والماء، والتسهيلات التي يتمتع بها من دون ربطها بتنويع الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية، لذا فإن الفجوة الناتجة في الأجور بين القطاعين العام والخاص وبين العامل الكويتي وغير الكويتي، علاوة على ضعف مخرجات التعليم التي تضعف من تنافسية العمالة الوطنية، كلها عوامل تظهر آثارها في اختلال التركيبة السكانية.

وبالنظر إلى خصائص العمالة الأجنبية (من دون العمالة المنزلية) نجد أن 76% منها ذات تعليم متدن، إذ يعيش بيننا 846 ألف عامل غير متعلم ونصف مليون عامل بشهادة إبتدائية أو متوسطة يوظف القطاع الخاص 97% منهم -بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية-، مما يشير إلى اعتماده الكبير على التوسع العددي في العمالة الرخيصة متدنية المهارة ومحدودة الحقوق بدلاً من الاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية.

ولا شك بأن الكثير من تلك العمالة غير الماهرة تتركز بالقطاعات ذات الطبيعة الاستهلاكية كالخدمات والتنظيف والصيانة والبيع والمطاعم، وإذا ما أضفنا العمالة المنزلية وهي المساهم الأكبر باختلال التركيبة السكانية تظهر لنا حقيقة أن أحد جذور المشكلة هو الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، سواء على مستوى الأفراد أو الخدمات العامة التي توفرها الحكومة. لذا فإن أي معالجة صريحة للتركيبة السكانية تتطلب تغيير السلوك الاستهلاكي المتجذر في المجتمع ويمثل أحد مظاهر الرفاهية، وإعلاء قيم الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، إذ لا يعقل أن تبلغ العمالة المنزلية 747 ألف في مجتمع صغير كالكويت، بمعدل عامل منزلي لكل مواطنين اثنين.

التركيبة السكانية

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2019

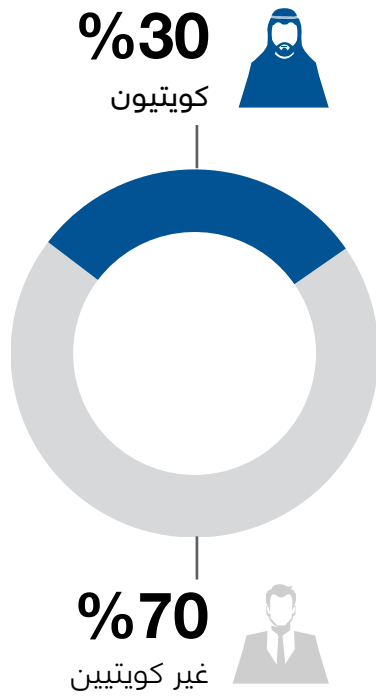

العمالة الأجنبية حسب القطاع (ألف)

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2019

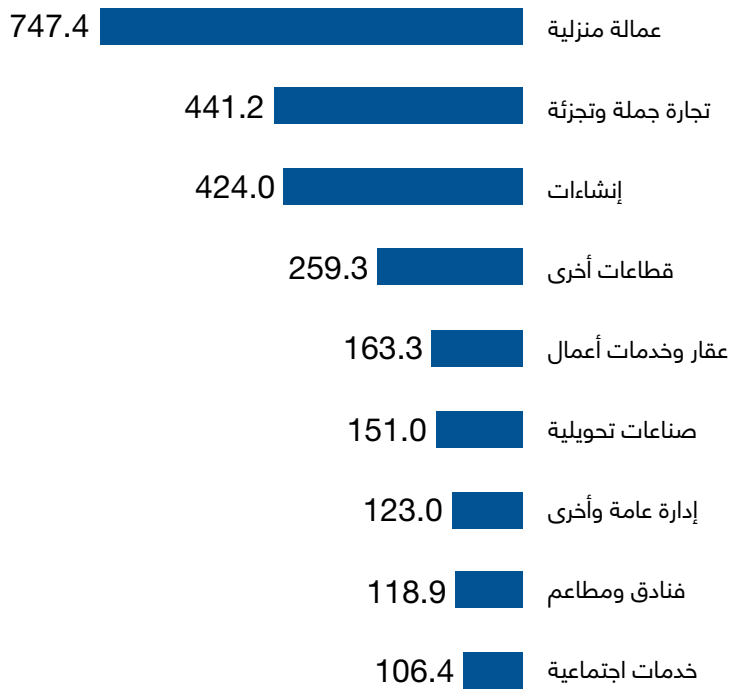

العاملون غير الكويتيين حسب مستوى التعليم (من دون العمالة المنزلية)

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2019

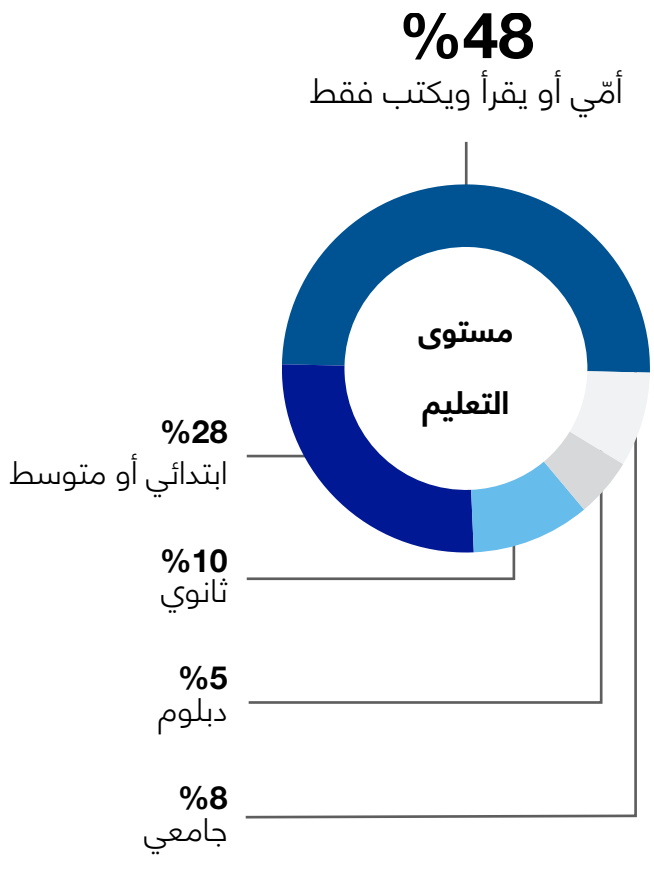

متوسط الأجر الشهري (د.ك.)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2017

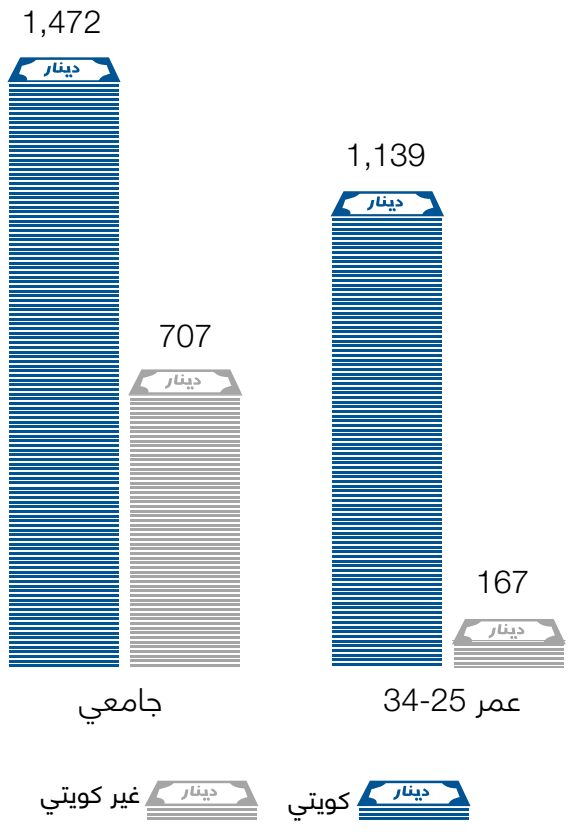

ركائز الإصلاح الاقتصادي

ليست هذه هي المرة الأولى التي تطفو فيها الضرورة المُلِحّة للإصلاح الاقتصادي على السطح، لكن ما نسعى إليه في هذه الرؤية هو معالجة شاملة للخلل الاقتصادي تستهدف جذور المشكلة لا أعراضها، فلا يصلح التعامل مع القطاعات الاقتصادية كوحدات منفصلة مع إغفال تسرب آثار السياسات العامة فيما بينها، أو طرح الحلول قصيرة النظر دون اعتبار لآثارها بعيدة المدى، أو ربطها بالحالة المالية للدولة بحيث تعلو صيحات الإصلاح عند انخفاض سعر النفط وتخفت عند ارتفاعه، أو استيراد الحلول المعلبة من الخارج كالتي تقدمها المؤسسات الاستشارية الأجنبية بمعزل عن فهم طبيعة المجتمع الكويتي، كما يجب ألا يتجاهل أي مشروع إصلاحي العلاقة الوثيقة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

لن تنفع تغطية عجز الميزانية لهذه السنة بينما يستمر الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط المتقلبة لتمويل المصروفات العامة الآخذة بالنمو، ولا فائدة من تنمية القطاع الخاص إذا لم يساهم بتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد بسبب اعتماده على الدعوم الممولة من الإيرادات النفطية ومجاراته للسلوك الاستهلاكي بنوع السلع والخدمات التي ينتجها أو يستوردها من الخارج كوكيل محلي من دون قيمة مضافة، ولا جدوى من توجيه العمالة الوطنية إليه ما دامت الفجوة في الأجور والمزايا وساعات العمل في صالح الوظيفة الحكومية.

كما أن نعت العامل الكويتي بقلة الإنتاجية والمهارة يغفل تدهور النظام التعليمي وضعف مخرجاته، ومن الظلم تحميل الوافدين علل التركيبة السكانية في ظل غياب سياسة وطنية للهجرة واستقدام العمالة، ولا يتوقع أن يكف القطاع الخاص عن توظيف العمالة الأجنبية الرخيصة مادامت الدولة تتحمل جزءاً من تكلفتها وتغض النظر عن الانتهاكات الإنسانية والعمالية ضدها، وأخيراً لن يحظَ أي مشروع إصلاحي بدعم شعبي من دون تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة جادة للفساد.

لذلك فإن الحديث عن تصحيح المسار الاقتصادي يجب أن يبنى على تشخيص لجذور الخلل ومعالجته بشمولية ضمن فهم صحيح لواقع المجتمع، مستنداً على أربع ركائز رئيسية.

”يجب ألا يتجاهل أي مشروع إصلاحي العلاقة الوثيقة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.“

01 الركيزة الأولى: اقتصاد مستدام

التنمية المستدامة هي "التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها،"[1] ومن المناسب إسقاط هذا التعريف على واقع الاقتصاد الكويتي، حيث تعمل الإصلاحات المقترحة على ترشيد استغلال الثروة النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية وإمداد المالية العامة بروافد مساندة، وتصبو إلى استمرار منظومة الرفاه الاقتصادي للجيل الحالي واستدامتها لأجيال المستقبل من خلال إعادة هيكلتها وتنقيتها من أوجه الهدر والفساد.

02 الركيزة الثانية: الشفافية ومكافحة الفساد

الإصلاح الاقتصادي إن لم يرافقه نهج جاد لمكافحة الفساد لن يعدو أن يصبح وعوداً حالمة منعدمة المصداقية، ذلك لأن تفشي الفساد في المؤسسات العامة يجير القرار الاقتصادي لتنفيع المتنفذين وتضخيم أرصدتهم على حساب البلد، كما أن أي مشروع إصلاحي لن يحظَ بالدعم الشعبي طالما شعر المواطن بغياب النزاهة والعدالة والشفافية في إجراءاته، فمع توالي قضايا الفساد في أهم مؤسسات الدولة وتراجع ترتيب الكويت في مؤشرات الفساد وشيوع الواسطة في التوظيف والمعاملات الحكومية لا يلام المواطن إذا نظر بريبة إلى مقترحات رفع الدعوم وتطبيق الضرائب، بل هو محق في أن يشترط أولاً اتخاذ خطوات حكومية جادة بمحاسبة المتورطين بقضايا الفساد الكبيرة وانتهاج الشفافية في التعيينات والترقيات والمناقصات من دون تنفيع ومحاصصة، حتى يستعيد ثقته بمؤسسات الدولة قبل أن يُطلَب منه التضحية من جانبه.

> **لا يلام المواطن إذا نظر بريبة إلى مقترحات رفع الدعوم وتطبيق الضرائب، بل هو محق في أن يشترط أولاً اتخاذ خطوات حكومية جادة بمحاسبة المتورطين بقضايا الفساد الكبيرة.**

1 . المصدر: "مستقبلنا المشترك" (1987). تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة

03 الركيزة الثالثة: العدالة الاجتماعية

عندما تدفقت خيرات النفط على الكويت وكانت الموارد وفيرة والمجتمع صغير يعيش أفراده حياة بسيطة انتهجت الدولة مبدأ توزيع تلك الثروة على المواطنين بالتساوي من خلال سياسات الإسكان والتوظيف الحكومي والدعوم الاستهلاكية طوال العقود السبعة الماضية، فرفعت المستوى المعيشي للكويتيين وأمنت مستقبلاً كريماً لأبنائهم وأحفادهم، كما أدت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص كالأراضي ودعوم الطاقة والإعفاءات الضريبية إلى خلق قطاعات تجارية رائدة بمختلف مجالاتها.

أما وقد كبر المجتمع وتحسنت حياة أفراده، وبلغ القطاع الخاص مرحلة كافية من النضج، فإن الاستمرار بهذا النهج لم يعد مستداماً في ظل شح الموارد وبمواجهة التحديات التي ذكرناها في المقدمة، فالمسؤولون التنفيذيون أصحاب الرواتب العالية في القطاع الخاص ليسوا بحاجة لمبلغ دعم العمالة، ولا منطق في أن يزاحم الأثرياء غيرهم في طابور الرعاية السكنية، ولا عدالة في حصول صاحب القصر الكبير وساكن الشقة الصغيرة على نفس الدعم لاستهلاك الكهرباء، ولا مبرر باستمرار تأجير أملاك الدولة برسوم زهيدة على شركات كبرى ليست بحاجة للدعم. إن المساواة في توزيع الثروة لا تعني العدالة بالضرورة، بل من شأنها تعميق الفجوة بين الفئات المتفاوتة بمستوياتها الاقتصادية، لذلك لا بد من توجيه ثروات البلد بما يحقق العدالة الاجتماعية واستدامة شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إعادة هيكلة سياسات الرعاية الاجتماعية والدعوم الاستهلاكية لتتناسب مع حاجة المستفيدين منها، وإعادة توجيه التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بما يحقق أهداف استدامة الاقتصاد وخلق فرص العمل الوطنية.

كما لا يستقيم الحديث عن تحقيق العدالة الاجتماعية من دون حل جذري ونهائي لقضية عديمي الجنسية (البدون) تُغَلَّب فيه الجوانب الإنسانية وأهمية تنمية رأس المال البشري، ويُشرَك في صياغته أصحاب الشأن من عديمي الجنسية والمجتمع المدني والقضاء، فأياً كانت جذور القضية ومهما بلغت الحساسية حولها فإن التفكير بها بموضوعية يقود إلى الاستنتاج حتماً بأن استمرار وجود شريحة مهمشة بيننا وحرمانها من المساهمة الفاعلة في المجتمع كلفتهما الاجتماعية والاقتصادية باهظة عليها وعلى المجتمع بأكمله.

> **المساواة في توزيع الثروة لا تعني العدالة بالضرورة، بل من شأنها تعميق الفجوة بين الفئات المتفاوتة بمستوياتها الاقتصادية.**

04
الركيزة الرابعة:
الاسترشاد بالدليل العلمي

لقد عمَّت العالم خلال العقد الماضي ثورة هائلة في وفرة البيانات، مما دفع بالحكومات للاستعانة بالأبحاث الأكاديمية المبنية على الأسس العلمية لتقييم جدوى التشريعات والسياسات العامة والمشاريع التنموية ومدى تحقيقها لأهدافها، لذلك لم يعد مقبولاً أن يستمر التشريع ورسم السياسات في الكويت بناء على الآراء الشخصية والانطباعات العامة والمزاج السياسي بدلاً من الدليل العلمي.

وتزخر الكويت بطاقات أكاديمية متخصصة بعد أن استثمرت بتعليمهم في أرقى الجامعات، وهم على استعداد للمساهمة بجهودهم البحثية بترشيد السياسات العامة الصادرة من السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحسين استغلال الموارد العامة وتحقيق مستهدفاتها، كما أن انتماءهم للمجتمع ومعايشتهم لهمومه تعطيهم أفضلية على المؤسسات الاستشارية الأجنبية التي تفتقر للإلمام بطبيعة الاقتصاد الكويتي وأبعاده الاجتماعية والثقافية.

إلا أن عدداً من العراقيل تقف في طريق الباحثين الأكاديميين للقيام بدورهم وتدفع الكثير منهم إلى العزوف عن الإنتاج البحثي، أهمها شح البيانات أو صعوبة الحصول عليها بصيغة عملية تتيح تحليلها، إضافة إلى غياب التشريعات وبروتوكولات تبادل البيانات التي تتيح للباحثين الحصول عليها مع ضمان خصوصية محتوياتها، وبذات الأهمية عدم إيمان متخذي القرار والمسؤولين بأهمية توفير البيانات وتدعيم قراراتهم بالدليل العلمي، لذلك فإن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يصحبه توجه عام على مستوى الدولة لتطوير آليات جمع البيانات وتحديثها ونشرها، والتعاون مع الباحثين والاسترشاد بدراساتهم العلمية.

> **الإصلاح الاقتصادي يجب أن يصحبه توجه عام على مستوى الدولة لتطوير آليات جمع البيانات وتحديثها ونشرها، والتعاون مع الباحثين والاسترشاد بدراساتهم العلمية.**

محاور الإصلاح الاقتصادي

تنقسم الرؤية لتصحيح المسار الاقتصادي إلى خمسة محاور للإصلاح الاقتصادي ينبغي أن تؤخذ كحزمة متكاملة نظراً لتشعب جذور الخلل الاقتصادي وتشابكها وترابط الإصلاحات ببعضها البعض، وتمثل البنود الواردة ضمن هذه المحاور توجهات ومستهدفات عامة، بينما نترك مهمة التفصيل فيها ووضع خطط العمل لتحقيقها للمختصين من الباحثين الأكاديميين وصانعي السياسات استناداً إلى الدليل العلمي والتجارب العملية، لذا فإن بنود الإصلاح أدناه هي بمثابة المسطرة التي ينبغي أن تقاس عليها التشريعات والسياسات التنفيذية المعنية بالشأن الاقتصادي، على أن تستحدث مؤشرات رئيسية لقياس الأداء لتحقيق الأهداف الإصلاحية المرجوة من كل محور في هذه الرؤية، وتنشر باستمرار لمتابعتها من قبل مؤسسات المجتمع الأكاديمية والمدنية والإعلامية، لكي يصبح تقييم مسيرة الإصلاح وتقويمها إذا ما انحرفت قائمة على أساس موضوعي وشمولي وبعيد النظر.

01 المحور الأول: اقتصاد متنوع ومستدام ومصادر دخل مساندة للثروة النفطية

اقتصاد متنوع ومستدام

1. قطاع خاص ذو قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

- تعريف القطاعات ذات القيمة المضافة من حيث تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل الوطنية وزيادة صادرات الكويت وتنافسيتها الإقليمية.
- تطوير القطاعات المعنية بتحقيق الأمن الغذائي والصحي بهدف تخفيف أثر الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية بسبب الأحداث الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأوبئة.
- استقراء الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد العالمي وتطوير القطاعات التي تحقق للكويت موضعاً تنافسياً فيها كتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والاقتصاد الرقمي.
- دعم ورعاية هذه القطاعات وتقديم التسهيلات الإجرائية والضريبية واللوجستية لها.
- قيام جهاز حماية المنافسة بالتقصي النشط للممارسات الاحتكارية في السوق والتصدي لها.
- خلق فرص توطين رؤوس الأموال للاستثمار في الاقتصاد المحلي.

2. ثروة نفطية مستدامة ومسؤولية بيئية

- تكييف السياسة القومية للاستثمار بالثروة النفطية وتكريرها وتصديرها بما يواكب التحول العالمي باتجاه الطاقات النظيفة المتجددة.
- رفع الكفاءة البيئية للمشاريع العامة من خلال تعزيز متطلبات الامتثال البيئي في دراسات الجدوى وتغليظ عقوبات المخالفات البيئية.
- مواكبة الجهود الدولية للحد من الانبعاثات الكربونية والتعامل مع التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. تنافسية الاقتصاد والتكامل الإقليمي

- الانفتاح على الأسواق الإقليمية المجاورة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري شاملاً قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.
- دعم جهود التكامل الاقتصادي بين دول الخليج بما يحقق المنفعة الاقتصادية المشتركة.
- تقييم جدوى المشاريع التنموية الكبرى على أساس الأفضلية المقارنة إقليمياً وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل الوطنية بمنأى عن التقليد والاعتبارات السياسية.

01

إيرادات عامة متنوعة ومتوازنة

1. منظومة ضريبية مساندة للمالية العامة

- تحديث معدلات الضريبة على أرباح الشركات للمساهمة بفعالية في الإيرادات العامة.
- ضريبة تصاعدية على الدخول العالية، دون المساس بذوي الدخول المتوسطة والمحدودة.
- ضرائب انتقائية على السلع المضرة للصحة والبيئة.
- مراجعة رسوم الانتفاع بأملاك الدولة لمواكبة قيمتها السوقية ورسوم الخدمات العامة وغرامات المخالفات.

2. تنمية احتياطي أجيال المستقبل

- تعريف مفهوم "الأجيال القادمة" وتوضيح الأهداف من احتياطيه، وتحديد إطار عام للأفق الزمني والظروف التي تستدعي السحب منه.
- الشفافية حول خطط وأهداف الاستثمارات الخارجية وعوائدها.
- الشفافية في استخدام أصول وإيرادات الصندوق السيادي في تمويل المشاريع التنموية وتغطية العجوزات بما لا يتعارض مع استدامتها للأجيال القادمة.

3. خارطة طريق لتنويع الإيرادات العامة

- وضع خطط خمسية يتم فيها تحديد الأوزان النسبية المستهدفة لمصادر الإيرادات (نفط، ضرائب، استثمارات) باتجاه تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة.
- تحديد مؤشرات قياسية مرحلية يتم عند استيفائها إحلال الإيرادات غير النفطية محل النفطية في الموازنة العامة بنسب محددة مسبقاً في الخطط الخمسية، وتحويل الفائض من الإيرادات النفطية إلى صندوق الأجيال القادمة، لغرض تحقيق التوازن في مصادر الإيرادات وتخفيف آثار تقلبات أسعار النفط وإدخار إيرادات الثروة النفطية للمستقبل.

شفافية المالية العامة

- تطوير قواعد إعداد الموازنة العامة والحساب الختامي بتضمينها بيانات الدين العام وصناديق الاستثمار السيادية.
- توحيد مسميات أبواب الموازنة العامة والحساب الختامي وتفصيلها بما يسهل تحليلها فنياً.
- تضمين الموازنة العامة تحليلاً اقتصادياً للوقوف على مدى تحقيقها أهداف التنمية واستدامة الاقتصاد.
- إصدار نسخة مبسطة للموازنة العامة (ميزانية المواطن) بهدف إطلاع الشعب على الحالة المالية للدولة وإشراكه بالنقاش العام حولها.

02

المحور الثاني:
إصلاح المصروفات العامة

قطاع عام يرشد المالية العامة ولا يثقل كاهلها

- تعد مقترحات تنويع الاقتصاد وإصلاح الاختلال في سوق العمل ضمن سبل معالجة تضخم القطاع العام.
- إعادة هيكلة القطاع العام بفك التشابك في صلاحيات المؤسسات ودمج ذوات المهام المتقاربة منها.
- تقليص نمو التوظيف في القطاع العام طبقاً لخطة بمستهدفات مرحلية، يوازيها خلق فرص عمل في القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين لسوق العمل.
- رفع كفاءة مصروفات الرواتب وتعظيم العائد الاقتصادي منها عبر تطوير آليات قياس الإنتاجية والأداء ومعايير التقييم الوظيفي وربط المزايا المالية بها.
- إخضاع الزيادات في الرواتب لدراسات اقتصادية تأخذ بالاعتبار الوضع المالي للدولة والتضخم والاختلال في سوق العمل.

دعوم عادلة ومتسقة مع استدامة الاقتصاد

- ترشيد الدعوم الاجتماعية والاستهلاكية بتوجيهها للمستحقين حسب مستوى الدخل تحقيقاً للعدالة.
- تحسين كفاءة الدعوم الموجهة للخدمات الصحية والتعليمية والحد من الهدر وسوء الاستغلال.
- فرض تعرفة تصاعدية على استهلاك الطاقة والماء للحد من الإسراف.
- ربط الدعوم المقدمة للقطاع الخاص بالمساهمة بتنويع الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية، وحجبها عن المؤسسات المعتمدة على الاستيراد المفرط والوساطة بين المنتج الأجنبي والمستهلك المحلي من دون قيمة مضافة.
- تقييم الانتفاع بأملاك الدولة من القسائم الصناعية والزراعية دورياً ومنع تأجيرها بالباطن واستخدامها في غير أهدافها الاقتصادية.
- تخفيف الضغط على دعم الرعاية السكنية بزيادة المعروض من خلال السماح للمطورين العقاريين ببناء منازل بأحجام متنوعة تناسب الأسر باختلاف أحجامها مما يقلل كلفتها، وتطوير أدوات التمويل العقاري لتيسير شراء المسكن.

02

مشاريع رأسمالية بعوائد تنموية

- ربط المشاريع الرأسمالية بخطط التنمية طويلة الأمد والالتزام بها بعيداً عن التقلبات السنوية في الموازنة العامة.
- تقييم كفاءة المشاريع الرأسمالية من حيث تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي منها وتنويع الاقتصاد واستدامته.
- إصلاح نظام المناقصات العامة من حيث:
  - تعزيز الشفافية في إجراءات الطرح والترسية بما يعزز التنافسية ويحقق العدالة ويردع التنفيع والفساد.
  - اقتصار المناقصات الكبرى على الشركات المدرجة في بورصة الكويت لتوسيع القاعدة المستفيدة منها.
- إضافة الجودة والامتثال البيئي وتوظيف العمالة الوطنية ضمن معايير تقييم العطاءات إلى جانب التكلفة المالية، مع شمول العقود بالباطن بهذه المعايير.

كفاءة مالية بلا هدر أو فساد

- مراجعة ميزانيات الجهات الحكومية دورياً لغرض استبعاد مصادر الهدر فيها.
- الحد من الهدر في الصرف على الكماليات وخدمات الضيافة والاحتفالات، وتقنين الدورات والمهمات الخارجية والمؤتمرات حسب مدى الاستفادة منها.
- ميكنة الخدمات الحكومية لرفع الكفاءة الإنتاجية وتقليص الدورة المستندية وتشديد الرقابة المؤسسية لمنع الواسطة والتجاوزات.
- ترشيد استهلاك الطاقة في المرافق الحكومية.
- محاسبة القياديين الذين تترتب على قراراتهم أحكام قضائية تكبد الدولة خسائر مالية نتيجة للتقصير والمحاباة ومخالفة القوانين

03

المحور الثالث:
إصلاح الاختلال في سوق العمل

تعد الإصلاحات التعليمية مدخلاً رئيسياً لإصلاح الاختلال في سوق العمل

تكامل القطاعين العام والخاص من دون أن يقوض أحدهما الآخر

1. قطاع عام ذو بيئة عمل منتجة وعالية الكفاءة

- قصر التوظيف في القطاع العام على الحاجة الفعلية لتلك الوظائف وتطوير آلية التعيين للأخذ بالاعتبار معايير الخبرة والمهارة والابتكار إلى جانب المؤهل العلمي.
- ربط الترقيات والمكافآت بالكفاءة والإنتاجية والإبداع.
- نظام تقييم دقيق وموضوعي حيث يكافأ المجتهدون وتطبق الجزاءات على المتقاعسين.
- توفير فرص التطوير الوظيفي للمجتهدين من خلال الدورات وبرامج التدريب وتقييم الاستفادة منها.

2. تكافؤ العمل والأجور بين القطاعين العام والخاص

- تعديل سلم الرواتب في القطاع العام بما يعكس القيمة الإنتاجية لكل وظيفة ويحقق التنافسية مع القطاع الخاص.
- فرض ضريبة على أصحاب الأعمال مقابل توظيف العمالة الأجنبية، وتوجيه إيراداتها لتحفيز العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص وتدريبها.
- تحميل أصحاب الأعمال تكاليف الرعاية الصحية لعمالتهم الأجنبية.
- تعزيز الحقوق العمالية والنقابية للعمالة الأجنبية لتعزيز قدرتها التفاوضية.

03

مشاريع صغيرة ومتوسطة توسع القاعدة الاقتصادية وتخلق فرص عمل وطنية

1. استراتيجية وطنية للمشاريع الصغيرة والناشئة

- إعادة تعريف فئات المشاريع بما يتماشى مع أهداف استدامة الاقتصاد من حيث الحجم ونوع النشاط ونسبة العمالة الوطنية، والتمييز بين المشاريع الصغيرة والريادية وتلك القابلة للنمو.
- تطوير استراتيجية وطنية لتحقيق رؤية الدولة لدور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة في تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص العمل الوطنية.
- إنشاء هيئة عامة تعنى بتنفيذ الاستراتيجية من خلال تقديم التشريعات وقياس أداء القطاع والتنسيق بين مؤسسات الدولة لتسهيل الإجراءات وتخصيص الأراضي وتوجيه الدعوم.

2. تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- حوافز إضافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة والتي توظف عمالة وطنية بالنسب المقررة لكل قطاع.
- إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بأهداف استدامة الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية بتنفيذ مشاريع الدولة ومنحها ميزة تنافسية في المناقصات العامة.
- الحد من التضمين والمتاجرة بالتراخيص والعمالة من خلال حجب الدعوم وتطبيق ضريبة توظيف العمالة الأجنبية وتعزيز حقوقها العمالية والرقابة على أصحاب التراخيص.

3. تحفيز المشاريع الريادية والناشئة

- تحديث اللوائح المنظمة لعمل حاضنات الأعمال ومساحات العمل المشترك والمشتغلين بالعمل الحر.
- تطوير أدوات تمويلية ملائمة لخصوصية المشاريع الريادية والناشئة، وقيام الدولة بدور الضامن أو المشارك في التمويل إلى جانب القطاع المصرفي والاستثماري الخاص بدلاً من التمويل المباشر.
- ابتكار برامج تعزيز العمل الحر وحاضنات الأعمال في مؤسسات التعليم والمجتمع المدني.
- توجيه طلبة الجامعات والمعاهد للتدريب الميداني في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسماح لهم بالعمل الجزئي.

04 المحور الرابع: الاستثمار في رأس المال البشري

نظام تعليمي يبني أساس قوة عمل المستقبل

1. مناهج متطورة مبنية على القيم الإنسانية السامية

- غرس قيم النزاهة والأمانة العلمية والمكافأة مقابل الجهد.
- بناء مهارات التفكير النقدي والتحليل المنطقي والبحث العلمي والتعبير الخطابي والكتابي.
- أنشطة تنمي الشخصية ومهارات العمل الجماعي والتواصل وقيم الديمقراطية والتسامح وخدمة المجتمع.
- تشجيع ومكافأة الإبداع والابتكار والمبادرة.

2. معلم مجتهد ومؤتمن على أجيال المستقبل

- حوافز مادية ومزايا لجذب المتميزين لمهنة التدريس مقابل رفع معايير الأداء ودقة التقييم.
- الحصول على رخصة مزاولة مهنة التدريس وتجديدها دورياً حسب أفضل الممارسات العالمية.
- توفير فرص التطوير المهني للمعلمين من خلال برامج التدريب عالية الجودة.
- رفع معايير القبول في الكليات المعنية بتأهيل المعلمين.

3. تنافس بين المدارس على التميز والتطوير

- رفع معايير التقييم الإداري بين المدارس ومنح الحوافز المعنوية والمادية للمتميزة منها.
- إجراء الاختبارات المعيارية المرحلية على مستوى الدولة ونشر نتائج أداء المدارس فيها.
- إتاحة الخيار لأولياء الأمور لتسجيل أبنائهم بالمدارس ضمن المنطقة التعليمية لتعزيز المنافسة بينها وفقاً لضوابط محددة للحفاظ على جودة التعليم والطاقة الاستيعابية فيها.

4. التنوع الاجتماعي والثقافي والذهني بين الطلبة يثري تحصيلهم العلمي

- الاحتفاء بالتنوع بدلاً من إجبار الطلبة على تجربة تعليمية موحدة ومستنسخة.
- الموازنة بين إكساب الطالب المعرفة والمهارات الشاملة وتنمية ميوله واهتماماته المتخصصة.
- تطوير خدمة الإرشاد لإطلاع الطالب على خيارات التعليم العالي والتخصصات والمستقبل الوظيفي.

04

تعليم عالي يعد عاملاً منتجاً ومبادراً مبدعاً

1. تعليم عالي يغذي التنمية الاقتصادية ويوجهها

- تغيير الثقافة السلبية حول المهن الفنية وترغيب خريجي التعليم التطبيقي والمهني بها من خلال برامج التدريب والابتعاث.
- تحديث نظام الكوادر المالية للتخصصات النادرة بما يواكب احتياجات الاقتصاد الحقيقية.
- فتح التخصصات الحديثة والمستجدة في مؤسسات التعليم العالي المحلية والابتعاث فيها خارجيًا، مع التأكيد على أهمية التخصصات الأدبية والإنسانية في خلق مجتمع واسع الثقافة والاطلاع.

2. تعليم عالٍ ذو جودة عالية

- رفع معايير القبول والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي والبعثات الخارجية بما يواكب المعايير العالمية، واستقلالية قرارات القبول عن الضغوط السياسية والاجتماعية.
- إصلاح برنامج البعثات المتميزة برفع معايير التصنيف وتوحيدها واقتصارها على الجامعات والبرامج المرموقة.
- إنشاء جامعة حكومية جديدة بمعايير عالية تنافس جامعة الكويت.
- استقطاب الكفاءات الأكاديمية الأجنبية لتنويع الخبرات في الجامعات والمعاهد الحكومية.
- ربط سياسة البعثات الداخلية بالمستوى الأكاديمي للجامعات الخاصة وجودة مخرجاتها.

3. مجتمع أكاديمي نشط علمياً يرَشّد بأبحاثه السياسات العامة

- زيادة ميزانية دعم البحث العلمي ورفع معايير الحصول عليه.
- ربط التسهيلات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة بإنتاجها البحثي.
- رفع معايير تقييم الأبحاث لغرض تعيين وتثبيت وترقية أعضاء الهيئات الأكاديمية أخذاً بالاعتبار جودة المجلات العلمية والاستشهاد المرجعي واختلاف معايير النشر بين المجالات العلمية.
- استحداث مسارات بحثية وتدريسية متخصصة لأعضاء الهيئات الأكاديمية تُربَط بالإنتاج البحثي والعبء التدريسي كما هو معمول به في الكثير من الجامعات حول العالم.

قطاع خاص شريك بتنمية رأس المال البشري

- الرقابة على الجامعات الخاصة بما يضمن الالتزام بالمعايير العلمية والأكاديمية في المناهج وطرق التدريس، والحد من غلبة دافع الربحية في سياسات القبول وتقييم الطلبة وتعيين أعضاء الهيئات الأكاديمية.
- مساهمة القطاع الخاص بتأهيل العمالة الوطنية من خلال برامج التدريب الميداني والوظيفي والتعليم المستمر.
- شراكة القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم العالي لتطوير البرامج والمقررات المتخصصة لبعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.

05 المحور الخامس: إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية

تعد إصلاحات سوق العمل مدخلاً رئيسياً لإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية.

سياسة وطنية للهجرة والإقامة تدعم التنمية الاقتصادية وتراعي الهوية الاجتماعية والثقافية

- إنشاء هيئة عامة لتنفيذ سياسة الهجرة والإقامة وتنظيم استقدام العمالة الأجنبية وحقوقها وواجباتها.
- تحديد الأعداد والتخصصات المسموح باستقدامها بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن تلبيتها باستخدام العمالة الوطنية.
- حد أقصى لمعدل نمو تعداد غير الكويتيين مرتبط بمعدل نمو الاقتصاد ولا يتجاوز معدل النمو الطبيعي لتعداد الكويتيين.
- حد أقصى لنسبة أية جالية غير كويتية متواجدة في الكويت مراعاة للاعتبارات الاجتماعية والثقافية والأمنية.
- حوافز للخبرات الأجنبية عالية القيمة (أساتذة الجامعات، الأطباء، المستثمرون الذين يوفرون فرص عمل للكويتيين) كالإقامة الدائمة وتملك السكن.

تقليل الاعتماد على العمالة المنزلية

- توفير الخدمات الأسرية المساندة كالمواصلات المدرسية وحضانات الأطفال في المؤسسات الحكومية والخاصة ونظام ساعات العمل المرنة.
- تحميل رب العمل رسوم التأمين الصحي للعامل المنزلي بما يعكس التكلفة الحقيقية للانتفاع بالخدمات الصحية الحكومية.
- تنويع الخيارات السكنية لا سيما المنازل صغيرة الحجم للراغبين بها، مما يقلل الحاجة إلى العمالة المنزلية لعنايتها.
- تطوير قطاع الخدمات المنزلية التجارية لتقليل حاجة الأسر لاستضافة عمالة منزلية مقيمة.

صون الكرامة الإنسانية للعمالة الأجنبية ومحاربة المتاجرين بها

- إلغاء نظام الكفالة القائم بسبب مساوئه المتمثلة بالانتهاكات العمالية والإنسانية ضد العمالة الأجنبية.
- الحزم بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والإقامات وتحميل مرتكبيها تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية، وحرمانهم من استقدام العمالة والحصول على العقود والتسهيلات الحكومية.
- رفع الحد الأدنى لأجور العمالة غير الماهرة لتحسين ظروفها المعيشية وتحفيز أصحاب الأعمال لرفع الكفاءة الإنتاجية.
- تشديد الغرامات على أصحاب العقارات المؤجرة لإسكان العمالة الأجنبية عند مخالفتها اشتراطات السلامة والسعة المكانية، وإلزام الشركات المتعاقدة مع الحكومة بتوفير السكن اللائق لعمالتها.

الخاتمة

نقدم هذه الرؤية لتصحيح المسار الاقتصادي مساهمة منا في خلق حوار وطني حول دولة الرفاه واستدامتها لأجيال المستقبل يتركز الاهتمام فيها على جذور الخلل الاقتصادي وسبل معالجته. إن أي مبادرة للإصلاح يجب ألا تكون رهن حركة سعر النفط والأزمات المؤقتة والمزاج السياسي والشعبوي، فالاقتصاد الكويتي بحاجة لإعادة هيكلة جذرية وشاملة تمتد بإصلاحاتها إلى المدى البعيد وتعالج جذور المشكلة بدلاً من تجميل أعراضها، وتقوم على ركائز أساسية تتمثل بتنويع الاقتصاد واستدامته ومكافحة الفساد حتى يستعيد المواطنون ثقتهم بمؤسسات الدولة وإعادة التفكير بفلسفة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية والتسهيلات الاقتصادية، والاسترشاد بالدليل العلمي في رسم السياسات وإدارة البلد من خلال تذليل العقبات التي يواجهها الباحثون في شتى المجالات في zالحصول على البيانات وإجراء الأبحاث العلمية قياماً بدورهم الوطني في ترشيد السياسات العامة.

نعي بأن كثيراً مما تحمله هذه الرؤية قد ورد في مبادرات ودراسات سابقة، إلا أن تكرار مطالب الإصلاح لا يفقدها جدارتها واستحقاقها، بل على العكس هي شهادة دامغة على فشل النهج القائم على تأجيل الإصلاح وتغييب التقييم الموضوعي وتغليب النزعة السياسية والشعبوية في سن التشريعات ورسم السياسات على حساب الدليل العلمي، إذ لم نجنِ منه سوى تعميق الخلل الاقتصادي وتأصيل أسبابه بالإمعان بالتعامل الريعي مع ثروات البلد ومستقبله.

إن كل يوم إضافي من تأجيل بدء التكيف مع المتغيرات الديموغرافية المحلية والتطورات الإقليمية والدولية يقرب الجيل الحالي أكثر من زوال معيشة الرفاه ويزيد احتمالية حرمان أجيال المستقبل منها، واستمرار الاعتماد على مصدر أحادي للدخل وتوجيه إيراداته للصرف الجاري من شأنه أن يثقل كاهل المالية العامة ويدفعنا نحو خيارات مؤلمة لسد العجوزات من خلال إهدار الاحتياطيات العامة أو المساومة على سيادة الدولة وملاءتها المالية.

ترسم هذه الرؤية تصوراً للكويت على المدى البعيد، يتطلب تحقيقها قرارات جريئة وليست شعبية أحياناً، كما ندرك بأن فيها ما من شأنه إعادة تشكيل علاقة المواطن بالدولة، إلا أن التحديات المحدقة بوطننا تحتم علينا مصارحة أنفسنا بأن عهد توزيع الثروة كما عهدناه قد ولّى، فإن أردنا استدامة الرفاه لأبنائنا في المستقبل علينا المبادرة بالتضحية الآن، وذلك يتطلب أولاً شعور المواطن بعدالة الإصلاحات ونزاهتها، وهنا تكمن أهمية الاستناد على الركائز الأساسية التي ذكرناها وتطبيق الإصلاحات بشمولية وبلا انتقائية. إن الوقت ليس في صالحنا، وكلفة التأجيل على جيلنا الحالي وأجيال المستقبل تتعاظم كل يوم.

> **إن أردنا استدامة الرفاه لأبنائنا في المستقبل علينا المبادرة بالتضحية الآن، وذلك يتطلب أولاً شعور المواطن بعدالة الإصلاحات.**

قبل فوات الأوان

رؤية صادقة لتصحيح المسار نحو اقتصاد عادل ومستدام

يقدمها 29 أكاديمي كويتي متخصص في علوم الإدارة والاقتصاد

نوفمبر 2020

كويت امباكت
KUWAITIMPAKT
AN INTELLECTUAL GATEWAY

تم نشر هذه الورقة بواسطة منصة **Kuwaitimpakt.com** المتخصصة بنشر الأوراق الفكرية والدراسات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة العامة في الكويت. تهدف المنصة إلى دعم المفكرين والباحثين وتمكينهم من إيصال أبحاثهم إلى أكبر شريحة ممكنة من القراء وبناء مكتبة واسعة من الدراسات والبحوث القيمة والمعدة من قبل كوادر محلية من المفكرين والأكاديميين. وذلك لتعزيز المناقشات والحوارات المثمرة التي تتناول القضايا الاقتصادية المختلفة. ليس لموقع **Kuwaitimpakt.com** أي أهداف أو دوافع سياسية إنما هو بوابة لممارسة فكرية.

المحتوى المنشور على **Kuwaitimpakt.com** لا يعني مصادقة الموقع أو القائمين عليه على المحتوى المطروح، إنما نحن منصة تهدف لإثراء النقاش وعرض وجهات النظر المختلفة فقط.
Kuwaitimpakt.com هو مبادرة فكرية من شركة **Bensirri Public Relations**.